الأمم المتحدة

E/C.16/2008/4

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 February 2008
Arabic
Original: English

**لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة**
**الدورة السابعة**
نيويورك، ١٤-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
**المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والمالية العامة**

## استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

## مذكرة من الأمانة العامة

موجز

تلقي هذه المذكرة الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام ٢٠٠٧ في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، لكي تستعرضها لجنة خبراء الإدارة العامة. وتعرض أيضا الأنشطة الرئيسية التي سيجرى تنفيذها في إطار البرنامج خلال فترة السنتين الحالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المطلوب من اللجنة أن تطلع الأمانة العامة على ردود الفصل إزاء هذه الأنشطة، التي يراد منها مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما تمثله لها حاليا الحوكمة والإدارة العامة من تحديات في عالم يسير على درب العولمة

* E/C.16/2008/1.

270208 270208 08-22752 (A)

أن توافيها بالآراء المبداة فيما يتصل بالمسائل المستجدة. ويذكر أن البرنامج يساعد الدول الأعضاء منذ عام ١٩٤٨ على التصدي للتحديات التي تواجهها في سياق الحوكمة والإدارة، وسيحتفل بالذكرى الستين لإنشائه طيلة عام ٢٠٠٨.

وتعرض هذه المذكرة أيضا الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لكي تقوم اللجنة باستعراضه وإقراره. وستقدم تعليقات اللجنة إضافة إلى الإطار المقترح إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٨، وستحال بعد ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، عندما تنظر في الإطار الاستراتيجي المقترح للأمانة العامة ككل. وقد أخذت الأمانة العامة في الاعتبار، عند إعداد هذا الإطار لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، مواطن ضعف البرنامج وإنجازاته الملحوظة والتوصيات الواردة في ما صدر مؤخرا عن البرنامج وعناصره المختلفة.

# المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا – مقدمة | ١-٦ | ٤ |
| ثانيا – آخر ما استجد من معلومات عن الأنشطة الرئيسية | ٧-٤٣ | ٥ |
| ألف – العمل المعياري | ٨-١٦ | ٥ |
| باء – التنسيق | ١٧ | ٨ |
| جيم – العمل التحليلي | ١٨-٢٦ | ٩ |
| دال – تبادل أفضل الممارسات | ٢٧-٣٥ | ١٢ |
| هاء – التعاون التقني | ٣٦-٤٣ | ١٦ |
| ثالثا – الأنشطة المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٤٤ | ١٩ |
| رابعا – إطار العمل الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ | ٤٥-٤٧ | ٢٢ |
| خامسا – الخاتمة | ٤٨-٥٢ | ٢٣ |
| سادسا – التوصيات | ٥٣ | ٢٦ |

# أولا – مقدمة

١ – تلقي هذه المذكرة الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام ٢٠٠٧ في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، لكي تستعرضها لجنة خبراء الإدارة العامة. وتعرض أيضا الأنشطة الرئيسية التي سيجري تنفيذها في إطار البرنامج خلال فترة السنتين الحالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المطلوب من اللجنة أن تطلع الأمانة العامة على ردود الفعل إزاء هذه الأنشطة، التي يراد منها مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما تمثله لها حاليا الحوكمة والإدارة العامة من تحديات في عالم يسير على درب العولمة وأن توافيها بالآراء المبداة فيما يتصل بالمسائل المستجدة. ويذكر أن البرنامج منذ عام ١٩٤٨ يساعد الدول الأعضاء على التصدي للتحديات التي تواجهها في سياق الحوكمة والإدارة، وسيحتفل بالذكرى الستين لإنشائه في عام ٢٠٠٨.

٢ – وتعرض هذه المذكرة أيضا الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لكي تقوم اللجنة باستعراضه وإقراره. وقد أخذت الأمانة العامة في الاعتبار، عند إعداد هذا الإطار لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، مواطن ضعف البرنامج وإنجازاته الملحوظة والتوصيات الواردة في تقارير التقييم الأخيرة للبرنامج وشتى عناصره.

٣ – وبما أن عام ٢٠٠٨ هو عام الذكرى الستين لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، فقد يكون من المفيد التوقف والتأمل في مهمة وتاريخ شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. فالشعبة هي حاليا الوحدة الإدارية المكلفة داخل الأمانة العامة بمهمة تنفيذ البرنامج الآنف الذكر. وتتمثل مهمة الشعبة في مساعدة الدول الأعضاء على كفالة أن تؤدي نظمها الخاصة بالحوكمة ومؤسساتها الإدارية والمالية وعملياتها الخاصة بتنمية الموارد البشرية ووضع السياسات مهامها بصورة فعالة وتشاركية، عن طريق تعزيز الحوار وترويج وتبادل المعلومات والمعارف وتوفير الخدمات التقنية والاستشارية. وتنفذ هذه المهمة لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها في مجال الحوكمة والإدارة العامة من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ – وترجع فكرة إنشاء برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى عام ١٩٤٨ إبان الدورة الثالثة للجمعية العامة. ففي عام ١٩٤٨، سلمت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦ (د – ٣) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، بالحاجة إلى مرافق دولية توفر التدريب المناسب في مجال الإدارة لعدد متزايد من المرشحين الذين يثبتون قدراتهم،

ويجري اختيارهم على نطاق جغرافي واسع، لكن معظمهم من البلدان التي هي في أشد الحاجة إلى التعرف على مبادئ وإجراءات وطرائق الإدارة الحديثة، وقررت تبعا لذلك إنشاء مركز دولي للتدريب على الإدارة العامة تديره الأمم المتحدة.

٥ - وقد أكدت الجمعية العامة مجددا، في دورتها الخمسين المستأنفة في عام ١٩٩٦ أهمية الإدارة العامة والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء بالنسبة للتنمية. وسلمت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بأن دور أنشطة وبرامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية هو مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تحسين قدرة استجابتها لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان؛ وأن على الأمم المتحدة أن تركز أنشطتها على المجالات التالية، وفقا لما أوصى به فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة في تقرير عن اجتماعه الثاني عشر الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥ (E/1995/122 - A/50/525، المرفق). ويذكر أن فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة وهو سلف لجنة خبراء الإدارة العامة. قد أنشئ في عام ١٩٦٧ وعقد ١٥ اجتماعا، آخرها في عام ٢٠٠٠. وقد عرض على الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة تقرير الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء المعقود في عام ١٩٩٥.

٦ - وستحتفل الأمانة العامة طيلة عام ٢٠٠٨ بالذكرى الستين للبرنامج. ولقد شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الدول الأعضاء على المشاركة في الاحتفال بمرور ستين عاما على بدء عمل الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية، وعلى دعم ذلك الاحتفال.

## ثانيا - آخر ما استجد من معلومات عن الأنشطة الرئيسية

٧ - تتولى شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية تنفيذ أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة في إطار البرنامج الفرعي ٨ الإدارة العامة وإدارة التنمية من الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويرد فيما يلي عرض موجز للأنشطة الرئيسية التي نفذت في عام ٢٠٠٧.

### ألف - العمل المعياري

٨ - عقدت لجنة خبراء الإدارة العامة دورتها السادسة في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تناولت فيها البنود الموضوعية التالية: (أ) الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة؛ (ب) خلاصة مصطلحات

الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة؛ (ج) استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة؛ (د) منظور الإدارة العامة فيما يتعلق بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي أُجري خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧ وهو: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأوصت اللجنة، في ضوء ما أجرته من مناقشات المجلس باعتماد مشروع القرار المعنون ''تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها السادسة وموعد ومكان انعقاد دورة اللجنة السابعة وجدول أعمالها المؤقت''[(١)]. وأوصت اللجنة أيضا بأن تعد الأمانة العامة موجزا للسياسات المتصلة بالحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة يبين الإطار العام للتوصيات المطروحة بشأن الموضوع الفني الرئيسي المشار إليه آنفا، وذلك بالتشاور مع المتحدثين الرئيسيين وبموافقة مكتب اللجنة[(٢)]. وسيكون موجز السياسات بمثابة متابعة للدورة السادسة والدورات المقبلة، لتنظر فيه الدول الأعضاء.

٩ - واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٧ تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها السادسة (E/2007/44) واعتمد مشروع القرار الوارد فيه بصيغته المنقحة شفويا. وفي القرار ٣٨/٢٠٠٧، أعرب المجلس، ضمن جملة أمور، عن قلقه إزاء استمرار تهميش الفقراء والمحرومين في عصر يشهد اتجاه العالم صوب العولمة، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين في الحكومة؛ وشجع الدول الأعضاء على إعادة التأكيد على استخدامها نظم الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة والمساءلة العامة، وذلك عن طريق الآليات التمكينية التي تشمل الأدوات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التدابير، وتعميق هذا الاستخدام؛ وطلب إلى الأمانة العامة ضمان أن تواصل العناصر المعيارية والتحليلية وعناصر التعاون التقني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة ومعالجة مسألة الحوكمة التشاركية وتحديد أفضل الممارسات.

١٠ - وفي القرار ذاته، أحاط المجلس علما بالعمل الذي تقوم به لجنة خبراء الإدارة العامة في تعريف مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، والإسهام الذي قدمته اللجنة فيما يتصل بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي أُجري خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لعام ٢٠٠٧، والمقترحات المتعلقة بمواضيع الاستعراض

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٢٤ (E/2007/44)، الفصل الأول، وقد اعتمد المجلس بعد ذلك مشروع القرار بوصفه القرار ٣٨/٢٠٠٧.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٢٤ (E/2007/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة ٣٢.

الوزاري لعام ٢٠٠٨؛ وطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل توسيع نطاق جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة والجوائز المقدمة بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة بغرض تعزيز التميز في الإدارة العامة وتوسيع قاعدته، بالإضافة إلى توسيع نطاق بوابة شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وذلك باعتباره مركزا جامعا لتعزيز إدارة المعارف والتواصل الشبكي فيما بين قادة القطاع العام في شتى أنحاء العالم.

١١ - وفي القرار ٣٨/٢٠٠٧ أيضا، طلب المجلس إلى الأمانة العامة مواصلة الاضطلاع بدورها المفيد بوصفها الوكالة الرائدة فيما يتعلق بتيسير تنفيذ مسارات العمل ذات الصلة بالحوكمة الإلكترونية الواردة في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[٣]؛ وهنأ الأمانة العامة على الجودة العالية لبرنامج المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم الذي عُقد في فيينا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ وشجع الدول الأعضاء على المشاركة في الاحتفال بمرور ستين عاما على عمل الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية ودعمه؛ ووافق على عقد الدورة السابعة للجنة خبراء الإدارة العامة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وأقر جدول الأعمال المقترح.

١٢ - وخلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الذي عُقِد في تموز/يوليه ٢٠٠٧، مثّل رئيس لجنة خبراء الإدارة العامة اللجنة في اجتماع لمكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية. وشارك الرئيس أيضا في افتتاح منتدى التعاون الإنمائي.

١٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام بشأن الإدارة العامة والتنمية (A/62/283). واستجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية ٣٤/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي متابعة للتقارير المقدمة سابقا من الأمين العام في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ (A/57/262-E/2002/82 و A/58/152 و A/59/346 و A/60/114)، تضمن التقرير آخر ما استجد من معلومات عن تنفيذ قرار الجمعية A/RES/60/34.

١٤ - وسلّط التقرير الضوء على الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من الحوكمة والإدارة العامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا. واستند إلى تحليل للعمل الفني الذي قامت به لجنة خبراء الإدارة العامة والأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإدارة العامة

(٣) انظر تقرير مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عُقد في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (الوارد في الوثيقة A/60/687)، الفصل الأول، الفرع باء، المرفق.

وإدارة التنمية وتضمن الإسهامات التي قدمتها مؤسسات الأمم المتحدة، الداخلة في المجموعة المعنية بالحوكمة وبناء المؤسسات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية استجابة للطلب الذي وُجه إليها بهذا الشأن. وتناول التقرير أيضا النتيجة التي توصل إليها المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم.

١٥ - واستنادا إلى هذا التقرير، تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين في إعداد مشروع قرار بشأن الإدارة العامة والتنمية سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

١٦ - وكما ذُكر أعلاه، ستقوم الأمانة العامة خلال عام ٢٠٠٨ بإحياء الذكرى الستين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة. ويتوخى القيام بعدد من الأنشطة توطئة للدورة السابعة للجنة خبراء الإدارة العامة في نيسان/أبريل، ويوم الأمم المتحدة للخدمة العامة في حزيران/يونيه، والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. وسيجري إطلاع الخبراء على مزيد من التفاصيل خلال الدورة السابعة نفسها.

## باء - التنسيق

١٧ - بالإضافة إلى ما تقوم به الشعبة من عمل معياري، فإنها تضطلع بأنشطة تنسيق هامة في مجال الحوكمة والإدارة العامة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تشمل تنسيق ما يلي:

- أعمال المجموعة المعنية بالحوكمة وبناء المؤسسات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- عملية تنفيذ مساري العمل ج ١ و ج ٧ المتصلين بالحكومة الإلكترونية، ومسار العمل ج ١١ على نطاق المنظومة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وهي مسارات العمل التي حددها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
- عملية تنظيم المنتديين العالمي والإقليمي المعنيين بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، عن طريق عقد اجتماعات دورية لأعضاء فريق الشركاء المؤسسيين
- أنشطة أوسع شبكة منظمات في مجال الحوكمة والإدارة العامة، وهي شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، المستخدمة في تبادل المعارف والتوثيق والتدريب.

## جيم - العمل التحليلي

١٨ - يصدر تقرير القطاع العام في العالم مرة كل سنتين كأداة بحثية وتحليلية لتزويد واضعي السياسات والمجتمع المدني بما يهمهم من نتائج البحوث والمعلومات المتعلقة بالقضايا المتصلة بالقطاع العام. وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بأهمية الإسهامات التحليلية والتشغيلية التي يوفرها تقرير الإدارة العامة. وتشمل الطبعات السابقة تقرير القطاع العام في العالم لعام ٢٠٠١: العولمة والدولة[٤]؛ وتقرير القطاع العام في العالم لعام ٢٠٠٣: الحكومة الإلكترونية على مفترق طرق[٥]؛ وتقرير القطاع العام في العالم لعام ٢٠٠٥: إطلاق القدرات البشرية الكامنة لتعزيز أداء القطاع العام[٦].

١٩ - ويشرح تقرير القطاع العام في العالم لعام ٢٠٠٧ وعنوانه الناس أولا: إشراك المواطنين في الحوكمة العامة *People Matter: Civic Engagement in Public Governance*[٧] مفهوم المشاركة، فيميز خلال تلك العملية بين مفهوم الحوكمة والحوكمة التشاركية من ناحية، وبين الحوكمة التشاركية والديمقراطية الرسمية من ناحية أخرى. ويتناول بإسهاب سياق المشاركة وأساسها النظري، ويقدم لمحة عامة عن الممارسات المستجدة، والدروس المستفادة، والتحديات المرتبطة بالمشاركة، ويلقي الضوء على مسائل بناء القدرات المرتبطة بالمشاركة. ويتناول تقرير عام ٢٠٠٧ أيضا القضايا المثارة والدروس المستفادة من مناقشة مفهوم الحوكمة التشاركية التي جرت خلال الدورة السادسة للجنة خبراء الإدارة العامة. وشملت المناقشة صقل ممارسات نظم الحوكمة التشاركية في مجالات وضع السياسات، وتقديم الخدمات والميزنة والمساءلة العامة. وخلصت اللجنة إلى ما يلي: (أ) أن إشراك المواطنين في الإدارة العامة غدا أداة يسلّم الجميع بأهميتها، لا سيما في تنفيذ السياسات والبرامج العامة القائمة على المساءلة والإنصاف؛ (ب) أن توافر فهم واضح للحوكمة التشاركية من الناحيتين المؤسسية والمنهجية ومن ناحية بناء القدرات أمر أساسي لإنجاح تلك الممارسات؛ (ج) أن موالاة جمع المعلومات المتعلقة بالحوكمة التشاركية أمر هام بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستعد شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التقرير التالي عن

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.H.2.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.H.3.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.H.5.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.H.11.

القطاع العام في العالم، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشأن الموضوع الأولي ''إعادة هيكلة نظم الحوكمة والإدارة العامة في البلدان الخارجة من صراعات: الدروس المستفادة''.

٢٠ - وتصنف دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨ ١٩٢ بلدا تبعا لمدى استعدادها للعمل بنظام الحكومة الإلكترونية ومدى المشاركة الإلكترونية على مستوى العالم. والواقع أن التقارير المنبثقة من الدراسة الاستقصائية والتي توفر بيانات عن السلاسل الزمنية وتتضمن تحليلا للاتجاهات من حيث مدى الاستعداد للعمل بنظام الحكومة الإلكترونية في مختلف المناطق، وكذا على المستوى القطري، صارت علامة فارقة في قياس هذا الاستعداد.

٢١ - وتفترض دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨: من الحكومة الإلكترونية إلى الحوكمة القائمة على التواصل الشبكي[٨] أن الحكومات تتطلع بشكل متزايد إلى العمل بنظام الحكومة الإلكترونية باعتباره مفهوما متكاملا يركز في المرحلة الاستهلالية على تقديم الخدمات، مدعوما بالتكامل والتوحيد والابتكار في عمليات وأنظمة المراحل الختامية من أجل تحقيق أقصى قدر من الوفورات في التكلفة وتحسين مستوى تقديم الخدمات. والسمة المميزة للنهج الذي تتبعه الحكومة الإلكترونية ككل هو أن تتشارك الوكالات والمنظمات الحكومية في تحقيق الأهداف فيما يتجاوز حدود منظماتها، مقارنة بالعمل داخل منظمة واحدة دون سواها.

٢٢ - وفيما يلي قائمة بأهم المنشورات الأخرى التي صدرت في عام ٢٠٠٧:

- قاعدة الأمم المتحدة المعرفية المتعلقة بحالة الاستعداد للعمل بنظام الحكومة الإلكترونية
- ابتكارات من مختلف أنحاء العالم: قصص نجاح الفائزين بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة - الذكرى السنوية الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)[٩]
- دليل نقل الابتكارات في مجال الحوكمة وتطويعها: أدوات وخطوات عملية[١٠]
- الاحتفال بالذكرى الخامسة ليوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وبمنح جوائز الخدمة العامة[١١]

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.H.2.

(٩) ST/ESA/PAD/SER.E/110.

(١٠) ST/ESA/PAD/SER.E/122.

(١١) ST/ESA/PAD/SER.E/107.

- بناء القدرات في ميدان الخدمة العامة في البلدان الخارجة من صراعات[١٢]
- استعراض تاريخي لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة
- لمحات مختصرة عن الإدارة العامة في الأمم المتحدة
- إشراك المواطنين في بناء الثقة في الحكومة
- الحوكمة التشاركية والأهداف الإنمائية للألفية[١٣]
- المحاسبة من أجل التغيير الاجتماعي: استراتيجية لإشراك المواطنين في مساءلة القطاع العام[١٤]
- المؤسسات العامة وإدارتها: فرص جديدة وتحديات لم يتم التصدي لها
- الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها جهود إشراك المواطنين في السياسات الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة العربية[١٥]
- تقرير عن التواصل الشبكي وبناء القدرات من أجل التخفيف من حدة الفقر عن طريق التنمية المجتمعية في المناطق المتأثرة بالتدهور البيئي في منطقتيّ وسط آسيا وجنوب شرق آسيا
- مجموعة أدوات عن إشراك المواطنين في السياسات العامة[١٦]
- دورة تدريبية على الإنترنت بشأن الرصد والتقييم القائمَين على النتائج.

٢٣ - ويعقد فريق الخبراء اجتماعات مخصصة لأي تطورات جديدة أو اتجاهات مستجدة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة تهم الدول الأعضاء. وهي توفر منتديات يمكن فيها حشد معارف الخبراء وخبرتهم من أجل التعرف على القضايا الخطيرة والبدء في تحقيق توافق في الآراء بشأن خيارات السياسات العامة. وقد عقد فريق الخبراء خلال عام ٢٠٠٧ الاجتماعات التالية:

---

(١٢) ST/ESA/PAD/SER.E/121.

(١٣) ST/ESA/PAD/SER.E/119.

(١٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.H.5.P.

(١٥) ST/ESA/PAD/SER.E/105.

(١٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.H.1.

٢٤ - اجتماع ''بناء الثقة عن طريق إشراك المواطنين''[١٧]. وقد ناقش التحديات الماثلة في هذا الصدد وشدد على أهمية إشراك المواطنين والمساءلة العامة باعتبارهما من المكونات الهامة لعملية بناء الثقة. ويناقش منشور يحمل العنوان نفسه انبثق من الاجتماع المسائل المفاهيمية المرتبطة بالثقة وعلاقتها بالمؤسسات والعمليات العامة، ويعرض عدة دراسات حالة تسلط الضوء على حتميات بناء الثقة عن طريق إشراك المواطنين.

٢٥ - اجتماع ''بناء القدرات في مجال الخدمة العامة من أجل التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع''. وقد ركز على التحديات المرتبطة بإصلاح وإعادة بناء نظم الإدارة العامة والحوكمة في أعقاب الصراع، مع التركيز على إشراك الخدمة العامة والقضاء والقطاع الأمني والقيادات والمجتمع المدني.

٢٦ - اجتماع ''إدارة المعارف من أجل بناء الثقة في الحكومة''. وقد بحث الدور البالغ الأهمية للإدارة الفعالة للمعارف كوسيلة لزيادة الثقة في الحكومة، وخرج بمجموعة من التوصيات والخيارات في مجال السياسات العامة تتصل بالاستراتيجيات التي من شأنها أن تحسِّن تخزين المعلومات والمعارف وتبادلها ونشرها داخل القطاع العام. وأظهر النقاش والمداولات كيف أنه يمكن تعزيز الثقة والحكم الرشيد من خلال الأطر المؤسسية والتنظيمية المختلفة، والصفات القيادية والإدارية، وتبادل المعلومات بشكل فعال، والتعاون التقني والتدريب المتخصص على المستوى المحلي والوطني والدولي.

## دال - تبادل أفضل الممارسات

٢٧ - تأسس برنامج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة على يد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عام ٢٠٠٠، بغية التشجيع على إنجاز الحكومات للخدمات بشكل أفضل. وتمثل هذه الجائزة أرفع مستوى للاعتراف بالامتياز في الخدمة العامة على المستوى الدولي. وهي تُعطى كمكافأة على الإنجازات والمساهمات الابتكارية لمؤسسات الخدمة العامة، بغية التشجيع على المزيد من فعالية واستجابة الإدارة العامة في البلدان على نطاق العالم (يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع http://www.unpan.org/dpepa_psaward.asp).

٢٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، خلال الجلسة العامة الرفيعة المستوى للمنتدى العالمي السابع لإعادة تحديد دور الحكومات، أقامت الأمم المتحدة الاحتفال الخامس لجوائز الخدمة العامة، وأحيت ذكرى يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، في فيينا، النمسا. وقُدمت جوائز في الفئات الثلاث التالية: (أ) تعزيز الشفافية والمساءلة والاستجابة في الخدمة العامة؛ (ب) إدخال

(١٧) ST/ESA/PAD/SER.E/120.

تحسينات على إنجاز الخدمات؛ و (ج) تعزيز المشاركة في قرارات صنع السياسات من خلال آليات ابتكارية. واستُلم ١٩٥ ترشيحا من ٤٦ بلدا للمنافسة على جوائز عام ٢٠٠٧. وحدثت زيادة كبيرة في عدد الطلبات، علاوة على الاتساع الكبير في رقعة التوزيع الجغرافي، مقارنة بالسنة السابقة (١٤٦ طلبا). وأُعدت أيضا ستة منتجات جديدة تدور حول جوائز الخدمة العامة، من أجل توفير المعلومات عن برنامج الجوائز بصورة أكثر شمولا، وإضفاء المزيد من الهيبة على أنشطته وتأثيره على أداء القطاع العام على مستوى العالم وهي: (أ) عنوان جديد لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، يشتمل على كل ما يلزم من معلومات فيما يتصل بالجوائز باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة؛ (ب) قاعدة بيانات إلكترونية جديدة الهدف منها تيسير تقديم الطلبات عبر الإنترنت؛ (ج) مبادئ توجيهية للمستخدمين بشأن قاعدة البيانات الإلكترونية للجوائز؛ (د) نشرة إخبارية عن جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛ (هـ) استبيان للمتابعة لجمع خبرات الفائزين السابقين بالجوائز؛ و (و) كتيب جديد عن الجوائز.

٢٩ - وستُقدم جوائز ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، ٢٣ حزيران/يونيه. وسيشهد هذا اليوم أيضا الاحتفال بمرور ٦٠ عاما على تأسيس برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة. وستقدم الجوائز في ثلاث فئات: المساءلة والشفافية، وانجاز الخدمة العامة، والآليات الابتكارية للمشاركة في الإدارة العامة.

٣٠ - وتشكل شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (www.unpan.org) شبكة إلكترونية تضم أكثر من ٣٥ مؤسسة دولية وإقليمية مختصة وأكثر من ١٠ وكالات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتعمل الشبكة التي أُسست في عام ٢٠٠٠، كشبكة وبوابة عالميتين للإدارة العامة. ويتمثل هدفها الرئيسي في بناء القدرات؛ وسد الفجوة الرقمية؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة ومعالجتها ونشرها من خلال أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من أجل التشجيع على تحسين الإدارة العامة. وتسجل البوابة أكبر عدد من الزيارات وسط مواقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت، لكنها تحتاج إلى ترويج متواصل كي يصل حجمها إلى كتلة حرجة تضم المزيد من مؤسسات القطاع العام من مختلف أرجاء العالم.

٣١ - وداومت الشعبة على تطوير الشبكة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية وبوابتها، خلال السنوات القليلة الماضية، بغية الاستجابة لطلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (انظر قرار الجمعية ٥٥/٥٩ وقرار المجلس ٥٥/٢٠٠٥ وقرار الجمعية

٣٤/٦٠ وقرار المجلس ٤٧/٢٠٠٦) وطلبات عملاء الشبكة – لا سيما عملاؤها من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، يُعتبر مركز التدريب الإلكتروني التابع للشبكة نظاما لإدارة محتوى تعليمي، يتم من خلاله إنجاز دورات إلكترونية لبناء القدرات في ما يتعلق بمختلف مواضيع الإدارة العامة، حيث أُنجزت خمس دورات عن الحكومة الإلكترونية، موجهة إلى أكثر من ٤٧٥ ١ مشاركا على نطاق العالم، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتأتي نسبة ٨٦ في المائة من هؤلاء المشاركين من بلدان نامية. وحررت أكثر من ٤٥٠ شهادة. وحظيت الدورات بقبول حسن، إذ رأت نسبة ٩٠ في المائة من المتدربين أنها ذات علاقة وثيقة بمهامهم اليومية. وتعمل الشبكة على إعداد المزيد من الدورات بشأن لامركزية الحوكمة وإدارة المعارف والميزنة المستندة إلى النتائج في القطاع العام، بمساعدة من شركائها.

٣٢ – واستضافت الأمم المتحدة المنتدى العالمي السابع لإعادة تحديد دور الحكومات، في شراكة مع حكومة النمسا، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وانعقد المنتدى في مكتب الأمم المتحدة في فيينا حول موضوع ”بناء الثقة في الحكومة“. ونظرا إلى أن المنتدى يُعتبر أكبر الأحداث الدولية وأكثرها شمولا، فقد ضم حضوره أكثر من ٧٠٠ ٣ مشارك، أتوا من ١٧٧ بلدا لتعزيز تبادل الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين نظم الحوكمة والإدارة العامة. واستضاف المنتدى رؤساء دول وحكومات ووزراء ومسؤولين رفيعي المستوى وبرلمانيين وممثلين للمجتمع المدني وأفراد من القطاع الخاص.

٣٣ – وتمثل الغرض من المنتدى العالمي السابع لإعادة تحديد دور الحكومات في توفير الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إنجاز الأهداف الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تهيئة ساحة لتبادل الممارسات الجيدة التي تحسَّن نظم الحوكمة وتساعد الحكومات على اكتساب ثقة المواطنين. ومكَّن المنتدى المشاركين من تبادل الخبرات، وفحص أدوات ومنهجيات الهدف منها تعزيز قدرات القطاع العام؛ وبناء أساس لشبكة مشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إحداث تغيير جذري في مفهوم الحكم؛ وتحديد مجالات لإدخال تحسينات على التعاون والعمل في ما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب. وأُدرجت الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والمجالات الرئيسية لتوافق الآراء، التي انبثقت من المناقشات في المنتدى، في إعلان فيينا بشأن بناء الثقة في الحكومة، وهو وثيقة سياسات متاحة على الإنترنت، تشتمل على سلسلة من التوصيات المحددة المتعلقة بإجراءات المتابعة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وأبلغ المشاركون الأمين العام، من خلال الإعلان، بتقديرهم لنجاح الأمانة العامة للأمم المتحدة في التحضير للمنتدى. وستوفر الأمانة العامة الدعم للمنتدى

العالمي الثامن، المزمع عقده في عام ٢٠٠٩. وأبدت دول أعضاء مختلفة اهتمامها باستضافة الحدث علاوة على استضافة منتديات إقليمية شتى.

٣٤ - ويسعى البرنامج المتعلق بالابتكارات في مجال الإدارة العامة بمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وثقافة الابتكار داخل القطاع العام، من خلال نشر المبادرات الرائدة في مجال الإدارة العامة وتكييفها. ويمثل البرنامج آلية متاحة لخدمة الحكومات، التي قد تسعى إلى إيجاد حلول مبتكرة وفعالة لمشاكل وتحديات محددة، في المنطقة. ويغطي البرنامج، الذي أنشئ في منتصف عام ٢٠٠٣، عشرات البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب البلقان، علاوة على البلدان الشريكة من جنوب أوروبا.

٣٥ - وتمثلت الاجتماعات الرئيسية التي عقدت في عام ٢٠٠٧، فيما يلي:

- اجتماع المشاورات الثاني لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بشأن تنفيذ مساري العمل: ج ١ و ج ٧ - المتعلقين بالحوكمة الإلكترونية، و ج ١١ - التعاون الدولي والإقليمي
- الاجتماع التشاوري الأقاليمي السابع لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة
- الحلقة الدراسية الدولية المعنية بمشاركة المواطنين في الإدارة العامة
- بناء القدرات الوطنية من أجل منع نشوب الصراعات وتحقيق التحول: إجراء استعراض وتبادل المعلومات
- اجتماع الفريق المعني بالمساءلة من القاعدة
- اجتماع الفريق المعني بالبارامترات المستجدة للحوكمة العالمية وإصلاح الإدارة العامة، المعقود خلال المؤتمر السابع والعشرين للمعهد الدولي للعلوم الإدارية
- اجتماع الفريق المعني بالمساءلة العامة: إتاحة المجال لمشاركة المؤسسة المحاسبة العليا والمجتمع المدني في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمؤسسات المحاسبة العليا
- الحوار بشأن إشراك المجتمع المدني في المساءلة العامة
- الحدث الجانبي الثالث للمنتدى الحضري العالمي المعني بموضوع ”مكافحة الفقر الحضري: أية نهج تشاركية تتبع؟“
- حلقة العمل العربية الإقليمية المعنية بموضوع ”الفرص والتحديات للمشاركة المدنية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية“

- الاجتماع الخاص لشبكة الابتكاريين في مجال الحوكمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
- الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لشبكة الابتكاريين في مجال الحوكمة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط
- اجتماعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة/المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية المتعلقة بمعايير الامتياز للتثقيف والتدريب في مجال الإدارة العامة من أجل فعالية الخدمة العامة
- الاجتماع المعني بتعزيز نظم المعلومات البرلمانية في أفريقيا
- بناء القدرات من أجل الإدارة السلمية للصراعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- الدورات التدريبية الدولية بشأن تنفيذ الميثاق الأيبيري – الأمريكي للخدمة العامة
- الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتنفيذ الميثاق الأيبيري – الأمريكي للخدمة العامة: خبرات قطرية مختارة
- الحلقة الدراسية الإقليمية لنظام تخطيط مصادر الطاقة البديلة للبلدان الأقل نموا، المعنية ببناء قدرات الموظفين العموميين في وسط آسيا

## هاء – التعاون التقني

٣٦ – تنفذ الشعبة، من خلال فروعها الفنية الثلاثة للتعاون التقني، أنشطة تتعلق بمواضيع تندرج في إطار ولايتها، في هيئة خدمات استشارية وأنشطة تدريب. ويتمثل التوجه العام لبرنامج التعاون التقني للشعبة في تقديم المساعدة، بطلب من الدول الأعضاء، في مجال بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، وتقديم المساعدة بشكل متزايد لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني من أجل إصلاح الإدارة العامة وتحديثها. وتجدر الإشارات إلى أن استنتاجات وتوصيات البعثات الاستشارية ونواتج أنشطة التدريب، بما في ذلك منشوراتها، تصب في مجالي العمل المعياري والدعوي للشعبة، علاوة على دعم الحوار الحكومي الدولي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة.

٣٧ – وبالرغم من أن الطلب هو المحرك لأنشطة التعاون التقني للشعبة، فإن هذه الأنشطة تتسق مع الأولويات المواضيعية المحددة من قبل المجلس واللجنة. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ أكثر من ١٠٠ برنامج للتعاون التقني، خلال عام ٢٠٠٧، في المجالات التالية: (أ) تعزيز

الشفافية والمساءلة، (ب) لامركزية الحكم، (ج) الحوكمة التشاركية المنصفة، (د) الحوكمة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، (هـ) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الحوكمة (الحوكمة الإلكترونية)، (و) الحوكمة من أجل تخفيف وطأة الفقر (نظم الحوكمة المراعية لمصالح الفقراء).

٣٨ - وتأتي ميزانية مشاريع التعاون التقني من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، وحساب التنمية التابع للأمم المتحدة، والمصادر الخارجة عن الميزانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج)، والعديد من الصناديق المؤتمنة على مساهمات الدول المانحة والوكالات الأخرى.

٣٩ - وبالإضافة إلى الدورات التدريبية المتاحة عبر الإنترنت، نُظم، في عام ٢٠٠٧، عدد من حلقات العمل التدريبية للمشاركين من البلدان النامية. وتشمل هذه الحلقات:

- حلقة عمل دولية بشأن إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الإلكترونية للجميع
- دورة تدريبية لشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة نُظمت للأعضاء الجدد، في مجال إدارة المعلومات الإلكترونية
- حلقة العمل التدريبية الخامسة للشبكة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية المعنية بإدارة المعارف الإلكترونية
- حلقة عمل/عملية تشاورية تدريبية بشأن بناء القدرات من أجل إدارة الصراعات والتوسط فيها
- حلقة عمل إقليمية بشأن ''الصلة بين الفقر والبيئة: بناء القدرات المؤسسية''، مدينة هوي، فييت نام

٤٠ - وتوفر الشعبة الدعم في الوقت الراهن لثلاثة مراكز إقليمية، كجزء من أنشطتها للتعاون التقني. أولا، مكتب مشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للاستفادة من الموارد البشرية في التعاون الدولي، الذي أسس في عام ٢٠٠١ في روما، بالاستفادة من تجربة مكتب المشروع السابق، الذي شرع في تقديم الدعم لتنمية الموارد البشرية منذ عام ١٩٩٢. ويعمل المكتب كحلقة وصل بين الإدارة وحكومة إيطاليا، ويدير برامج الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية، والزمالات، وتدريب متطوعي الأمم المتحدة. ويؤوي مكتب روما أيضا المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، الذي بدأ في عام ٢٠٠٦، في شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي. ويهدف هذا المشروع إلى توفير الدعم من أجل كفالة عمل

البرلمانات بصورة أكثر كفاءة وشفافية، من خلال إدخال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال إجراءاتها التداولية.

٤١ - ثانيا، مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية الذي أُسس في عام ١٩٧١، بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٨٢ (لام) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٧١. ويجري المركز بحوثا ويطبق برنامجا تدريبيا بشأن التنمية الإقليمية، بدعم من حكومة اليابان. ويتكون المركز من أربعة مكاتب: واحد في ناغويا (المقر والبحث والتدريب)، وواحد في هيوغو (إدارة الكوارث)، وواحد في نيروبي (البحوث والتدريب في أفريقيا)، وواحد في سانتا في دي بوغوتا (البحوث والتدريب في أمريكا اللاتينية).

٤٢ - ثالثا، مكتب مشروع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة، الذي يوجد مقره في سول، وقد أسس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كي يؤدي دور مركز تنسيق دولي وإقليمي للبحوث والتدريب والدعوة في مجال التغيير الجذري لمفهوم الحكم. وتوفر حكومة جمهورية كوريا الدعم للمكتب.

٤٣ - وتشمل مشاريع التعاون التقني الرئيسية الجارية ما يلي:

- مشروع تعزيز أنظمة المعلومات البرلمانية في أفريقيا: وهو مبادرة إقليمية لبناء القدرات
- برنامج توفير التدريب بشأن بناء السلام والحوكمة الرشيدة للموظفين المدنيين الأفارقة في غانا
- بوابة المعلومات المتعلقة بالحوكمة في أفريقيا على الإنترنت - مبادرة
- مرفق منطقة البحر الكاريبي الإقليمي للدعم التقني والاستشاري
- مشروع الحكومة الإلكترونية لتعزيز إنجاز الخدمات - ليسوتو
- مشروع الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في الإدارة العامة بالمغرب
- مشروع تعزيز موقع حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين الرسمي على الإنترنت
- مشروع تحقيق تكامل نظم المعلومات في سانت لوسيا
- مشروع حوسبة إجراءات تسجيل المركبات وإصدار رخص القيادة - بليز
- مشروع إدخال برمجيات نظام الإدارة المالية FINMAN على الموقع الشبكي لحكومة جامايكا

## ثالثا – الأنشطة المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٤٤ – سيجرى خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إنجاز النواتج النهائية التالية:

(أ) تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية):

'١' الجمعية العامة

أ – تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: الجمعية العامة (٨)؛ اجتماعات الأفرقة التي تطلب الجمعية العامة عقدها بشأن المسائل المستجدة في القطاع العام (٢)؛

ب – وثائق الهيئات التداولية: تقرير طلبت الجمعية العامة في القرارات التي اتخذتها في دورتيها الثانية والستين والثالثة والستين بشأن الإدارة العامة والتنمية تقديمه (من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (٢)؛

'٢' المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

أ – تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٢)؛ اجتماعات الأفرقة التي يطلب المجلس عقدها بشأن البيانات الأساسية والاتجاهات السائدة في القطاع العام (٢)؛

ب – وثائق الهيئات التداولية: تقرير عن الدورة السابعة للجنة خبراء الإدارة العامة (١)؛ وتقرير عن الدورة الثامنة للجنة خبراء الإدارة العامة (١)؛

'٣' لجنة خبراء الإدارة العامة:

أ – تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: الدورة السابعة للجنة خبراء الإدارة العامة (وتقديم خدمات تقنية أيضا) (١٤)؛ والدورة الثامنة للجنة خبراء الإدارة العامة (وتقديم خدمات تقنية أيضا) (١٤)؛

ب – وثائق الهيئات التداولية: ورقات عمل تحليلية بشأن قضايا مختارة (٨)؛ وتقرير عن الاتجاهات الناشئة في القطاع العام (٢)؛ وتقرير عن برنامج مجال الإدارة العامة وإدارة التنمية (٢)؛

'٤' أفرقة الخبراء المخصصة: ستة اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن ما يلي: التواصل مع الحكومة لتحسين أداء الخدمة العامة؛ تقييم إدارة المعارف القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إقامة شراكة بين ا لمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، في حالات ما بعد الصراع؛ بناء الثقة من خلال تحسين آليات المساءلة العامة؛ إعادة هيكلة نظم الحوكمة والإدارة العامة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع؛ وبناء القدرات القيادية في القطاع العام من أجل التنمية؛

(ب) الأنشطة الفنية الأخرى (الميزانية العادية):

'١' المنشورات المتكررة، خلاصة وافية عن أفضل الممارسات والابتكارات في مجال الإدارة العامة (٢)؛ خلاصة وافية عن الممارسات المبتكرة للحكومة الإلكترونية/المتنقلة والدروس المستفادة (٢)؛ لمحات موجزة قطرية عن الإدارة العامة (١)؛ دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عن مدى استعداد وسائل الحكومة الإلكترونية/المتنقلة: اتجاهات وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية (١)؛ تقرير عن جوائز الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة (٢) وتقرير القطاع العام في العالم (١)؛

'٢' المنشورات غير المتكررة: تقييم لإدارة المعارف القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الحكومة (١)؛ التواصل مع الحكومة لتحسين أداء الخدمة العامة (١)؛ إقامة شراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، في حالات ما بعد الصراع (١)؛ بناء القدرات القيادية في القطاع العام من أجل التنمية (١)؛ إعادة هيكلة نظم الحوكمة والإدارة العامة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع (١)؛ بناء الثقة من خلال تحسين آليات المساءلة العامة (١)؛

'٣' المناسبات الخاصة: دعم الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة (٢)؛ تنظيم مسابقة لمنح الجوائز في مجال الخدمة العامة (٢)؛ عقد خمسة اجتماعات وزارية إقليمية بشأن الاتجاهات المستجدة في القطاع العام (بالتعاون مع اللجان الإقليمية (٥))؛

'٤' المواد التقنية: الرسالة الإخبارية المتعلقة بإدارة التنمية (٤)؛ صيانة وتحديث الموقع الشبكي الخاص بإدارة وتكلفة الانتخابات (١)؛ صيانة وتحديث قاعدة بيانات الوسائط التفاعلية المتاحة على الإنترنت لاستكشاف الحلول

التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير الحكومة الإلكترونية/المتنقلة (١)؛ صيانة وتحديث بوابة المعلومات المتعلقة بالحوكمة في أفريقيا على الإنترنت (١)؛ صيانة وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بمصرف المعارف الخاص بالحكومة الإلكترونية المتنقلة في منطقة البحر الكاريبي (١)؛ صيانة وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بقاعدة الأمم المتحدة للمعارف الخاصة بالحكومة الإلكترونية/المتنقلة (١)؛ صيانة وتحديث قاعدة بيانات منظمات وبرامج إدارة الصراعات والعاملين في هذا المجال (١)؛ وصيانة وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالابتكار والإدارة العامة في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط (١)؛ وصيانة وتحديث شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية العالمية للإدارة العامة والمالية العامة (١)؛ وورقات عمل/مناقشة بشأن مسائل متخصصة (٨)؛

'٥' الموارد السمعية – البصرية: مواد تدريبية على قرص حاسوبي مدمج (٤)؛

'٦' تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات المشتركة بين الوكالات: تقديم الدعم الفني إلى المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم (١)؛ تقديم الدعم إلى الاجتماعات التقنية الإقليمية التي تنظمها المنظمات الشريكة (١٠)؛

(ج) التعاون التقني (الميزانية العادية/الموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' الخدمات الاستشارية: عقد حوالي ١٦ حلقة دراسية تدريبية وحلقة عمل وإجراء حوارات بشأن السياسات بناء على طلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجالات السياسة العامة والاقتصاد العام والإدارة العامة والمالية العامة، وحوكمة الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية مع التركيز بصفة خاصة على مبادرات تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والابتكار في مجال الإدارة العامة؛ إيفاد حوالي ٦٠ من بعثات تقييم الاحتياجات والبعثات التشخيصية فيما يتصل بالخبرة الفنية لدى البرنامج الفرعي في مجالات الإدارة العامة والمالية العامة وحوكمة الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية؛ إعداد حوالي ٨ من المبادئ التوجيهية والأدلة ومواد التدريب للتطبيق في القطاع العام، تلبية لطلبات الحصول على مساعدات في مجال التدريب المقدمة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

'٢' المشاريع الميدانية: حوالي ٨٠ مشروعا ميدانيا (بعضها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات التنفيذية الأخرى) تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات الإدارة العامة والمالية العامة وحوكمة الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية.

## رابعا – إطار العمل الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٤٥ – معروض على اللجنة إطار العمل الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ للبرنامج الفرعي ٨، الإدارة العامة وإدارة التنمية، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتنظر فيه. واللجنة مدعوة لاستعراض إطار العمل الاستراتيجي المقترح وإبداء تعليقاتها. وسوف تعرض الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، بعد تعديلها حسب الاقتضاء، على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين، التي ستحيل توصياتها في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين حينما تنظر في إطار العمل الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٦ – وإطار العمل الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ للبرنامج الفرعي ٨، الإدارة العامة وإدارة التنمية، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، هو كما يلي:

**هدف المنظمة**: النهوض بالإدارة العامة بما يكفل اتسامها بالفعالية والكفاءة والشفافية وخضوعها للمساءلة، تحقيقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

| الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة | مؤشرات الإنجاز |
|---|---|
| (أ) تعزيز الحوار بشأن كيفية تفهم المسائل المتعلقة بالإدارة العامة على نحو أفضل والحوكمة التشاركية، وبناء القدرات وتعزيز الالتزام بالأصول والأخلاقيات المهنية وإدارة المعرفة تحقيقا لأغراض التنمية | (أ) ازدياد عدد المراجع، والتوصيات والمقررات الرامية إلى تيسير الحوار الحكومي الدولي بشأن المسائل الشاملة في مجال الإدارة العامة الوارد ذكرها في التقارير والإعلانات والقرارات |
| (ب) تعزيز المعرفة وتحسين تبادل الابتكارات وأفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة، والحوكمة التشاركية وإدارة المعرفة تحقيقا لأغراض التنمية | (ب) ازدياد عدد الزيارات إلى شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة وعدد مرات التنزيل منها |

| الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة | مؤشرات الإنجاز |
|---|---|
| (ج) زيادة قدرة الحكومات الوطنية على تعزيز الحوكمة التشاركية والمساءلة، والنهوض بالروح المهنية في القطاع العام من أجل تحسين الأداء، وذلك بعدة طرق من بينها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات | (ج) عدد التوصيات المنهجية والفنية التي تنفذها الحكومات الوطنية كنتيجة للخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني |

٤٧ - وتضطلع شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي. وتقوم الاستراتيجية على نهج متكامل يشمل توفير الدعم الفني للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي ولجنة خبراء الإدارة العامة، في مجالات العمل التحليلي وتنمية القدرات فضلا عن نشر أفضل الممارسات والخبرات في مجالي تبادل المعلومات وإقامة الشبكات. وتهدف إلى:

- العمل على زيادة الوعي بين الدول الأعضاء وتشجيعها على اتباع نهج مشتركة والترويج بينها لخيارات مبتكرة في مجال السياسات العامة، وتعزيز تفهمها في المجالات الموضوعية الرئيسية التالية من مجالات الإدارة العامة: إعادة بناء الإدارة العامة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات؛ ونظم الحوكمة التفاعلية؛ وبناء القدرات وتعزيز الالتزام بالأصول والأخلاقيات المهنية في القطاع العام؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير دفة الحكم وإدارة الموارد
- تعزيز الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية فضلا عن المنظمات المهنية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لزيادة أوجه التآزر بين الأنشطة ذات الصلة
- إيلاء اهتمام خاص للبلدان الخارجة من صراعات أو كوارث

## خامسا - الخاتمة

٤٨ - ستتبع الأمانة العامة في إطار برنامج الإدارة العامة والمالية العامة نهجا متكاملا قوامه العمل الفني والموضوعي، وتبادل المعلومات وإقامة الشبكات والتعاون التقني. وهي تستخدم طرائق الدعوة حيث تقوم بتطوير الأدوات التحليلية وأدوات السياسات العامة، وبناء فهم مشترك للمسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، ودعم بناء المؤسسات، والمساعدة في تطوير الموارد البشرية وكفالة الكفاية والموصولية التكنولوجيتين، وتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق المساعدة الإنمائية في مجال الإدارة العامة. وتركز الأمانة العامة على المجالات المستمرة وبوجه خاص على الابتكارات في مجال الإدارة العامة، وإعادة بناء أنظمة الإدارة العامة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، والحوكمة التشاركية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من أجل تحسين كفاءة ونوعية وشفافية نظم الحوكمة. ويجب عليها أيضا أن تعالج المسائل المطروحة المجالات المستجدة وتهم الدول الأعضاء.

٤٩ - وسعيا من الأمانة العامة إلى تنفيذ البرنامج لفترة السنتين الراهنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما يليها، فقد حددت توجهها بناء على أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٨] فضلا عن الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تسترشد أيضا ببرنامج العمل الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وبالاستعراضات الموضوعية السنوية التي تجرى على المستوى الوزاري التي تغطي الموضوعين التاليين:

- ٢٠٠٨: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة
- ٢٠٠٩: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي

٥٠ - وتتلقى الأمانة العامة، أيضا، توجيهات من لجنة خبراء الإدارة العامة. وقد اعتمدت اللجنة، في دورتها الخامسة في عام ٢٠٠٦، جدولا لأعمالها متعدد السنوات يشمل الموضوعات التالية[١٩]:

- ٢٠٠٧: الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة
- ٢٠٠٨: بناء القدرات لأغراض التنمية، بما في ذلك إعادة بناء الإدارة العامة الصراعات وإدارة الأزمات/الكوارث في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات
- ٢٠٠٩: تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة، بما في ذلك إعداد القيادات بالاستعانة بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ٢٠١٠: الحوكمة، والإدارة العامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية

٥١ - وعلاوة على ذلك، أخذت الشعبة في الحسبان التوصيات الواردة في ما صدر مؤخرا من تقارير تقييم البرنامج وعناصره المختلفة. وقد أظهر الاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات لجنة البرنامج والتنسيق لتقييم برامج الشعبة وهو الاستعراض الذي صدر تقريره في

(١٨) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(١٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٢٤ (E/2006/44)، الفصل الأول.

٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أن الشعبة قد حدت من نطاق أنشطتها وركزت على الأولويات التي أوصت بها لجنة خبراء الإدارة العامة (انظر E/AC.51/2007/3، الفرع ثانيا). وعلاوة على ذلك، ففي أواخر عام ٢٠٠٧ أجري تقييم مستقل بتكليف من الشعبة، خلص إلى أن الشعبة تحقق الإنجازات المتوقعة، وأن هناك تنسيقا وتعاونا داخليين أفضل مما كان عليه الحال في فترة السنتين السابقة. ومن المقرر إدخال تحسينات منهجية وفنية خلال فترتي السنتين الراهنة والقادمة تماشيا مع التوصيات الواردة في تقارير التقييم.

٥٢ - وتأسيسا على هذه التطورات، جرى تحديد الأولويات المستجدة في إطار الموضوع محل الاهتمام في عام ٢٠٠٨ ألا وهو ''بناء القدرات التي حددتها اللجنة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة تحقيقا لأغراض التنمية'':

- تطوير معايير التفوق في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة، في ظل الشراكة مع الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة، وذلك بتعزيز قدرات مدارس ومعاهد الإدارة العامة بما يكفل تمكن القيادات الحكومية والقيادات في مجال الإدارة العامة من التصدي للتحديات المتعددة المتزايدة التعقيد التي يواجهها العالم ومختلف الأقاليم والبلدان
- تحسين إدارة المكاتب الخلفية لزيادة شفافية عمليات الحكومة وجدارتها بالثقة وإخضاعها بقدر أكبر للمساءلة باستخدام تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- بناء القدرات اللازمة فيما يتصل بنهج الحوكمة التشاركية واستراتيجيات إشراك المجتمع المدني وأدوات صياغة السياسات وذلك في سياق وضع الاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ
- تعزيز الشفافية، والمساءلة والثقة في شراكات الحكومة في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٢٠] من خلال العمل المتعلق بإصلاح الخدمة المدنية، وأخلاقيات القطاع العام والخضوع للمساءلة العامة. وفي هذا الصدد اقترح منهاج عمل مشترك بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية لمؤسسات المحاسبة العليا فيما يتعلق بمبادرة الشراكة بين مؤسسات المحاسبة العليا ومنظمات المجتمع المدني.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٥٨/٤، المرفق.

## سادسا – التوصيات

٥٣ - يرجى من اللجنة التعليق على الأنشطة التي اضطلع بها عام ٢٠٠٧ وطرح توصيات بشأن أولويات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتوجهات الاستراتيجية المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار العمل الاستراتيجي المقترح وذلك من خلال ما يلي:

- الإحاطة علما بالأعمال التي اضطلعت بها الأمانة العامة خلال عام ٢٠٠٧ في مجال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
- الإحاطة علما بالأنشطة المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتقديم أي مقترحات بشأنها
- الموافقة على مشروع إطار العمل الاستراتيجي المقتر للفترة ٢٠١٠-٢٠١١